الأمم المتحدة

ICCD/CRIC(24)/2

Distr.: General
5 June 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة والعشرون

أولانباتار، منغوليا، 17–27 آب/أغسطس 2026

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تأمين المزيد من الاستثمارات والعلاقات مع الآليات المالية

تقرير الآلية العالمية عن التقدم المحرز في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية والمسائل المتعلقة بالغاية 15–3 من أهداف التنمية المستدامة، وتيسير إشراك القطاع الخاص

التقدم المحرز في تعبئة الموارد والتدفقات المالية من أجل تنفيذ الاتفاقية والمسائل المتعلقة بالغاية 15–3 من أهداف التنمية المستدامة، وتيسير إشراك القطاع الخاص

تقرير من الآلية العالمية

موجز

طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دورته السادسة عشرة إلى الآلية العالمية تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن تنفيذ المقررات 3/م أ–16، و6/م أ–16، و12/م أ–16، و27/م أ–16. وتغطي هذه المقررات مجتمعة التقدم المحرز في تعبئة الموارد والتدفقات المالية لصالح الاتفاقية، ولتحييد أثر تدهور الأراضي، والتدابير الرامية إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص، والاستجابة للعواصف الرملية والترابية.

ويسرد هذا التقرير ما عرفته الفترة المشمولة بالتقرير من تقدم ونجاح وتحديات، ويقدم استنتاجات وتوصيات للأطراف في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. وتُظهر الصورة تزايد الطموح في مواجهة فجوة تمويلية واضحة؛ وآليةً عالمية تحقق إنجازات واسعة النطاق من خلال الإنجازات الرائدة والابتكار والشراكات، لكن قدراتها مقيدة بشكل كبير بسبب تجاوز الطلب للموارد المتاحة؛ كما تظهر انطلاقة حاسمة نحو عام 2030، حيث يُعد الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل البرنامجي الجاهز للاستثمار أمراً لا غنى عنه.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة: المقررات الموجِّهة لتعبئة الموارد وعمل الآلية العالمية 3

ثانياً – إطار أنشطة الآلية العالمية 3

ألف – تقديم التقارير بشأن الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 5 3

باء – تقييم الاحتياجات وتمويل الاتفاقية 4

جيم – نهج الآلية العالمية 6

ثالثاً – اتخاذ القرارات الذكية 7

رابعاً – التأثير: المشاريع الرائدة، وقائمة المشاريع قيد التنفيذ، ومشاركة القطاع الخاص 11

ألف – المبادرات الرائدة 12

باء – مشاريع قيد التنفيذ على الصعيد القطري والشراكات الحيوية 13

جيم – مبادرة غابة السلام 16

دال – تأثير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي 17

خامساً – الابتكار 18

ألف – القدرة على التكيف مع الجفاف وشراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف 18

باء – التمويل المبتكر 19

سادساً – آفاق المستقبل 19

سابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 20

ألف – الاستنتاجات 20

باء – التوصيات 21

أولاً- مقدمة: المقررات الموجِّهة لتعبئة الموارد وعمل الآلية العالمية

1- طلب المقرر 3/م أ-16 من الآلية العالمية المضي قدماً في تعبئة الموارد وتفعيل مجموعة لأدوات التمويل، وتعزيز الجهود المتعلقة بالجفاف تحييد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك تحديد الأهداف من الجيل الثاني ودمجها في تخطيط استخدام الأراضي على نطاق أوسع؛ وطلب المقرر 6/م أ-16 من الآلية العالمية تسريع الجهود الرامية إلى دعم مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الابتكار؛ وطلب المقرر 12/م أ-16 من الآلية العالمية مواصلة تحسين عملية تتبع التدفقات المالية؛ وطلب المقرر 27/م أ-16 من الآلية العالمية وضع مبادرة تنفيذ عالمية بشأن العواصف الرملية والترابية. ويحدد المقرران 3/م أ-15 و13/م أ-15 أيضاً إطار عمل برنامج عمل الآلية العالمية، ويشكلان أساساً للتقدم المبلغ عنه في هذا التقرير.

2- يحدد هذا التقرير في البداية الإطار العام لأنشطة الآلية العالمية: تقديم التقارير في ضوء الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 5، وتقييم الاحتياجات المالية، والنهج التشغيلي للآلية العالمية. ثم ينتقل التقرير إلى تناول عملية صنع القرار القائمة على المعلومات بشكل أكبر، من خلال تغطية برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي2.0، والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، ودراسات الجدوى المتعلقة بحقوق الحيازة والحلول المستدامة للعواصف الترابية والرملية، والتقدم المحرز في مسار عمل مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي. وبعد ذلك يتناول التقرير الأثر الذي تجلى من خلال المبادرات الرائدة ومشاريع التنفيذ على المستوى القطري. ويستعرض التقرير الابتكارات، بما فيها شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، والتأمين المرتبط بالإدارة المستدامة للأراضي، وائتمانات المرونة، ومرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. ويختتم التقرير بتسليط الضوء على إطلاق مجموعة أدوات تعبئة الموارد، وبتقديم الاستنتاجات وتوجيه التوصيات إلى الأطراف. ترد معلومات مفصلة عن مشاركة القطاع الخاص وانخراطه (بموجب المقررين 6/م أ-15 و6/م أ-16) في تقرير الآلية العالمية الوارد في الوثيقة ICCD/COP(17)/4.

ثانياً- إطار أنشطة الآلية العالمية

ألف- تقديم التقارير بشأن الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 5

3- مع دخول السنوات الأخيرة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يظهر التقدم العالمي في تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة تبايناً: فقد تباطأ معدل انحسار الغابات، وتغطي المناطق المحمية حالياً ما يقارب 17,6 في المائة من المساحات البرية والمياه الداخلية. ومع ذلك، لا يزال التدهور والتصحر والجفاف في تزايد مستمر. ولا تزال وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بطيئة للغاية بحيث لا تسمح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية بحلول عام 2030.

4- وخلال فترة السنتين الحالية، أعطت المبادرة العالمية الأولوية لوضع أهداف قوية في مجالات الإدارة المستدامة للأراضي واستصلاحها، وتوحيد السياسات وتحقيق التآزر بين اتفاقيات ريو، بالإضافة إلى مبادرة التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي باعتبارها المنصة التنفيذية لتحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة على صعيد المشاهد الطبيعية. إن الالتزامات الطوعية بإعادة تأهيل أكثر من مليار هكتار في إطار عمليات ريو دليل على طموح حقيقي، ولكن لا بد من تقصير العملية الممتدة من تحديد الأهداف إلى التخطيط وتعبئة الموارد وصولاً إلى التنفيذ، إذا ما أريد للنتائج أن تكون في مستوى الطموح.

5- وبشكل إجمالي، تعهد 125 بلداً طرفاً بإعادة تأهيل أكثر من مليار هكتار من الأراضي المتدهورة في إطار أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، وتحدي بون، وبتنفيذ آلاف التدابير السياساتية التكميلية بحلول عام 2030. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وحدها، أبلغت البلدان الأطراف عن تنفيذ 428 إجراءً من خلال نظام اســـتعراض الأداء وتقييم التنفيذ في عام 2022. ومع ذلك، فإن التنفيذ المؤكد على الصـــعيد العالمي (أي الأراضـــي الخاضـــعة لعمليات الاستصلاح أو إعادة التأهيل أو الإدارة المحسنة) لا يتجاوز 10 في المائة من المساحة الموعودة.

6- وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي رقم 5، تتعرض الموارد المالية العامة لضغوط متزايدة، ولا يزال استثمار القطاع الخاص في المبادرات الإيجابية للبيئة ضعيفاً، كما أن الأدوات المستخدمة لتتبع وتوجيه التمويل المتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاستخدام والتوافق بشكل أفضـــل مع خطط العمل القطرية. وتقوم الآلية العالمية بتنفيذ برنامج الدعم العالمي الرابع، الذي يتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويموله مرفق البيئة العالمية، والذي سيقدم صورة حديثة للتدفقات المالية الموجهة نحو تحييد أثر تدهور الأراضـي والجهود ذات الصـلة على مستوى الأطراف في اتفاقية مكافحة التصـــحر. ولربط عملية تحديد الأهداف في إطار تحييد أثر تدهور الأراضـــي والقدرة على التكيف مع الجفاف بتدفقات التمويل، من شـأن اتباع نهج برنامجي أن يعزز كلاً من إعداد التقارير وتنفيذ الأنشـطة. ومن الناحية العملية، فإن جهود تحديد الأهداف وإعداد التقارير التي تستند إلى أدوات دينامية لدعم اتخاذ القرار، وتسترشد بحوكمة قوية، وتكون قادرة على توجيه الاستثمارات الموجهة وإعطاء الأولوية للإجراءات ذات الأثر الكبير، من شـــأنها أن تجعل التنفيذ أكثر تأثيراً وتركيزاً على النتائج. وتعمل الآلية العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على تطوير هذا المفهوم لعرضه على الأطراف خلال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

باء- تقييم الاحتياجات وتمويل الاتفاقية

7- قدّر تقييم الاحتياجات المالية لاتفاقية مكافحة التصحر، الذي أُطلق خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، أن تحقيق الأهداف الحالية المتعلقة بإعادة تأهيل الأراضي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف سيتطلب ما يقرب من 355 مليار دولار أمريكي سنوياً حتى عام 2030، مع احتياجات تراكمية للفترة 2025-2030 تبلغ 2,1 تريليون دولار أمريكي على الأقل. وتشـــير التوقعات الواردة في التقارير السابقة إلى أن حجم الاستثمار السنوي الحالي لا يتجاوز 77 مليار دولار أمريكي، مما يؤدي إلى عجز سـنوي مسـتمر يبلغ 278 مليار دولار أمريكي. وتسـتحوذ أفريقيا على الحصـة الأكبر من الاحتياجات، وهو ما يعكس التعهدات بإعادة تأهيل أكثر من 600 مليون هكتار.

8- إن الجدوى الاستثمارية واضحة. فتكلفة التقاعس عن العمل، التي تقدر بمبلغ 878 مليار دولار أمريكي سنوياً في شكل خسائر في الإنتاجية ونضوب التربة وأضرار الجفاف وانبعاثات الكربون، تفوق بكثير قيمة الاستثمار المطلوب. وتشير التقديرات إلى أن كل دولار يُستثمر في إصلاح الأراضي يدر ما يصل إلى 8 دولارات أمريكية من المزايا الاجتماعية والاقتصـادية والبيئية، أو ما يصـل إلى 1,8 تريليون دولار أمريكي من المزايا السنوية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق زيادة في الاستثمار مرتين ونصف أو أكثر في ظل استمرار الوضع الراهن، نظراً لضائقة الموارد المالية العامة، وارتفاع مستويات الديون السيادية، والانتقالات السياسية، وضعف التنسيق المؤسسي، واستمرار العوائق التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص.

9- وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى إحداث تغيير جذري في جميع مصـــادر التمويل – من الموارد العامة المحلية، والتعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف، وقطاع الأعمال والمال الخاص – على أن يسترشد هذا التغيير بمبادئ قابلية التوسع والفعالية والحوافز المناسبة. وكمساهمة في أعمال الفريق العامل

الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المستقبلي، وكأساس لتعبئة الموارد في المستقبل، حددت الآلية العالمية العناصر التالية التي تستحق مزيداً من الدراسة لكي تنظر فيها الأطراف:

(أ) الآليات القائمة على الحوافز. مواءمة الميزانيات الوطنية مع الإدارة المستدامة للأراضي من خلال الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة وتقديم حوافز مالية (إعفاءات ضريبية، وتخفيضات، واستهلاك مسرع)، مع الاستعانة بالضرائب البيئية ورسوم تدهور الأراضي وتسعير الكربون لتثبيط الاستخدام غير المستدام. الجمع بين الآليات القائمة على المنح وتلك القائمة على الحوافز لمكافأة النتائج القابلة للقياس والإبلاغ والتحقق منها، وفقاً للظروف الوطنية؛

(ب) جعل الأدوات المالية أكثر مراعاة للبيئة في قطاع استصلاح الأراضي والقدرة على التكيف مع الجفاف. توسيع نطاق استخدام الأدوات القائمة على الأداء، والسندات والقروض المرتبطة بالاستدامة، وعمليات مبادلة الديون مقابل مشاريع بيئية، مع ربط الشروط المالية بنتائج قابلة للتحقق منها، مثل تحسين صحة التربة، والحد من إزالة الغابات، وإصلاح النظم الإيكولوجية؛

(ج) اتساق السياسات. مواءمة استراتيجيات التنمية الوطنية والأطر الضريبية والسياسات القطاعية (الزراعة، والمياه، والمناخ، والتخطيط الاقتصادي) مع أهداف مكافحة التصحر وتدهور الأرضي والجفاف، والاستعاضة عن الحوافز المتعارضة بإجراءات متآزرة؛

(د) الأراضي كفئة أصول استراتيجية. ينبغي لمؤسسات التمويل الإنمائي، بما فيها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أن تعترف بالقدرة على إصلاح الأراضي وعلى التكيف مع الجفاف باعتبارها فئة أصول استراتيجية. وترحب الآلية العالمية بالتصنيف المشترك لتمويل الطبيعة الصادر عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وهناك حاجة إلى أهداف استثمارية واضحة للمشاريع المتعلقة بالأراضي، نظراً لمساهمتها في الأمن الغذائي، والعمل المناخي، والتنمية المستدامة؛

(هـ) توعية المستهلكين والمستثمرين بمراعاة البيئة. هناك حاجة إلى تعزيز الشفافية، والتوسيم الإيكولوجي، وتوفير المنتجات المالية المراعية للبيئة، وتشديد المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من أجل توجيه الاستهلاك والاستثمار نحو النتائج الملائمة للأرض؛

(و) الحد من مخاطر رأس المال الخاص من خلال التمويل المختلط. يمكن للتمويل المختلط أن يفتح الباب أمام الاستثمارات الخاصة من خلال التخفيف من المخاطر. ويؤدي توظيف رأس المال العام والميسَّر الشروط من خلال الضمانات وشرائح الخسارة الأولى والتأمين إلى تحفيز تدفقات أكبر من القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز التعاون الدولي. رغم تسجيل أول انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية منذ خمس سنوات في عام 2024، تظل التمويلات العامة الثنائية والمتعددة الأطراف ذات أهمية حاسمة لأولويات مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البلدان النامية، حيث تسهم في توفير المنافع العامة العالمية التي تبرر تعبئة موارد دولية أكبر؛

(ح) تقدير القيمة الحقيقية للأرض. غالباً ما تفشل أسعار السوق في تجسيد القيمة الكاملة لرأس المال الطبيعي البري. وينبغي للأطر الضريبية والتنظيمية أن تراعي الآثار المترتبة على التربة والتنوع البيولوجي والمياه وخدمات النظم الإيكولوجية. ثم إن نماذج الأعمال القابلة للتوسع التي تدمج القيمة الاقتصادية الإجمالية لخدمات النظم الإيكولوجية – بما في ذلك الائتمانات البيئية – جديرة بالدعم؛

(ط) جعل سلاسل القيمة العالمية مراعية للبيئة وتهيئة البيئات المواتية. الاعتماد، والاقتفائية، ونماذج الأعمال الإيجابية تجاه الطبيعة عناصر أساسية لتقليل البصمة الأرضية ودعم عمليات الاستصلاح على نطاق واسع في القطاعات التي تعتمد بشكل مكثف على الأراضي.

جيم- نهج الآلية العالمية

10- خلال فترة السنتين الحالية، استندت الآلية العالمية في نهجها إلى تحقيق أقصى قدر من الأثر باستخدام الموارد المتاحة، وذلك من خلال المرونة والشراكات الاستراتيجية والمشاركة الفعالة مع الدول الأطراف. وبدلاً من فرض حلول موحدة تناسب الجميع، تسعى الآلية العالمية إلى إيجاد نُهج أكثر ملاءمة ومصممة خصيصاً لتناسب سياق كل بلد، وتستند إلى بيان الجدوى والأدلة الميدانية والتخطيط الاستراتيجي للسياسات. وعلى الصعيد العملي، أدى ذلك إلى تحسين عمليات تحديد الأهداف والتخطيط بهدف دعم اتخاذ القرارات وتصميم المشاريع بطريقة ذكية ومستنيرة؛ وإدماج التفاعل مع الجهات المعنية غير التقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص؛ والاستفادة من الابتكار.

11- ويتم دعم مجموعة متزايدة من المشاريع قيد الإعداد في جميع المناطق من خلال نموذج شراكة مبتكر يُعرف باسم شراكة إعداد المشاريع. ويتيح هذا النهج القائم على المنصات للآلية العالمية العمل مع الشركاء من أجل تحقيق نتائج على نطاق لا يمكن بلوغه على انفراد. وقد أثبت هذا النهج أنه مصدر معرفي قيّم يتيح لنا استخلاص الدروس وتحسين الكفاءة. وبالإضافة إلى الدعم الذي يحركه الطلب على مستوى البلدان، تركز الآلية العالمية على المبادرات الرائدة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع العديد من الأطراف والجهات المعنية في إطار خطة مشتركة، مع السعي إلى تعميم تآزرات ريو واعتبارات النوع الاجتماعي وحقوق الحيازة عبر جميع مراحل المشاريع.

12- وخلال فترة السنتين الحالية، وبهدف تحسين تصميم المشاريع، تم تحسين العمل على بيان الجدوى المتعلق بحقوق حيازة الأراضي وفقاً للتوجيهات الصادرة عن الأطراف في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، كما تم وضع توجيهات بشأن الآثار المترتبة على الاتصالات المتعلقة بتغيير السلوك وإدماجها في أعمال الاتفاقية، وذلك بالشراكة مع منظمة رير.

13- وفيما يتعلق بالمبادرات الرائدة، أحرزت مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل في أفريقيا، ومبادرة غابة السلام، ومبادرة مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي الخاصة بإشراك القطاع الخاص، تقدماً ملحوظاً، كما سيتم وصف ذلك بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير. وتبلورت مبادرتان رئيسيتان جديدتان في هذا العامين هما: (1) مبادرة رئيسية بشأن المراعي تكريماً للسنة الدولية للمراعي والرعاة؛ و(2) مبادرة رائدة بشأن النظم الغذائية واتفاقيات ريو، تم تطويرها بالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما واصلت الآلية العالمية تطوير أدوات استشرافية، بما في ذلك مجموعة أدوات تمويلية، وقدمت الدعم لوضع آليات تمويل مبتكرة (شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، ومرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف).

14- ومع ذلك، يتطلب تنفيذ هذا النهج مواجهة تحديات ملحة. إذ لا يزال الطلب على الدعم يفوق القدرة الحالية للآلية العالمية، كما أن النقص المستمر في الموارد البشرية والمرنة يحد من قدرتها على الاستجابة بالسرعة والنطاق اللذين تطلبهما الأطراف.

15- وتقوم الآلية العالمية بتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ولاياتها. ولن تتمكن الآلية العالمية من الوفاء بالتزاماتها دون دعم الأطراف والجهات المعنية بالشؤون المالية التي تساند جهودها خلال

فترة السنتين الحالية. وتعرب الآلية العالمية عن تقديرها لبنك التنمية الأفريقي، والوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، ووزارة الشؤون الخارجية، والتجارة والتنمية في كندا، والوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، والشراكة بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزارة البيئة وأمن الطاقة في إيطاليا، والشراكة بين مرفق البيئة العالمية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وحكومة لوكسمبورغ، وهيئة الغابات الكورية، ووزارة الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، وحكومة إسبانيا من خلال مساهمتها في التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف.

ثالثاً- اتخاذ القرارات الذكية

16- تسعى الآلية العالمية إلى إعطاء الدول الأطراف زمام المبادرة وتمكينها من اتخاذ قرارات أفضل في مجال السياسات والاستثمارات على الصعيدين المحلي والوطني، ومن جانب القطاع الخاص، استناداً إلى المعايير والبيانات والتخطيط.

17- وانطلاقاً من النسخة الأولى من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، يدعم البرنامج في نسخته الثانية البلدان في صقل ورفع أهدافها الطوعية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي، بحيث تصبح أكثر تحديداً، وموقوتة، وكمية، وواضحة مكانياً، ومراعية للمنظور الجنساني، ومدمجة في التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي. ومن خلال هذه العملية التي تقودها البلدان، أقامت الدول المشاركة روابط مباشرة بين أعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من خلال المشاركة الاستباقية لجهات الاتصال الوطنية المعنية في الأفرقة العاملة المعنية بتحييد أثر تدهور الأراضي. وبالتعاون مع أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية التنوع البيولوجي، قامت الآلية العالمية بوضع وثيقة مبادئ توجيهية تكميلية لبرنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، على أن يتم تنقيحها للنشر في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

18- وتوصلت الدول المشاركة الـ 18 إلى رؤى قيّمة وممارسات جيدة سيتم تبادلها مع الأطراف. ومن بين الدروس الرئيسية ما يلي:

(أ) أدت التقييمات الشاملة لاتساق السياسات إلى تقريب العمل المتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي من الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية، وخطط إصلاح النظم الإيكولوجية، والأعمال المتعلقة بالموارد المائية، مما ساعد على كسر الحواجز بين القطاعات؛

(ب) حددت البلدان وأقرت أهدافاً أكثر تحديداً وموقوتة وكميةً؛ وحدد البعض أهدافاً على المستوى دون الوطني من خلال مشاورات مكثفة مع الجهات المعنية؛

(ج) تتيح الأهداف المحددة مكانياً، التي تحدد المناطق ذات الأولوية والمستجمعات المائية والوحدات الإدارية، اتخاذ إجراءات أكثر استهدافاً، كما ستسهم في تحسين الرصد وتحديد أولويات الاستثمار وإعداد التقارير؛

(د) تتميز الأهداف المحدثة بكونها أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، حيث يضع بعض الأطراف أهدافاً محددةً تركز على المنظور الجنساني في تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(هـ) قدمت البلدان المشاركة خططاً تنفيذية محسّنة، وحددت أفكاراً للمشاريع ذات الأولوية، ووضعت مقترحات تمويلية ملموسة.

الشكل 1

برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0

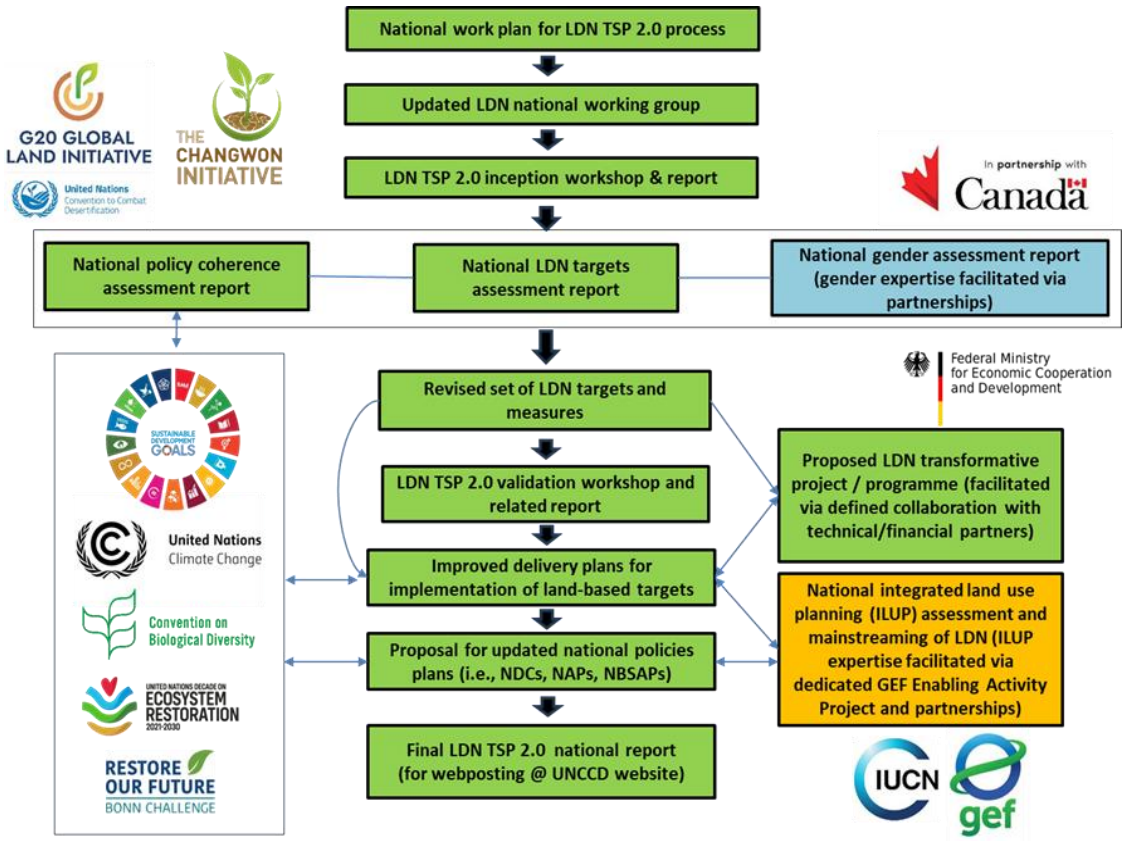

19- من بين التحديات الرئيسية التي واجهها برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 التغيرات الحاصلة في القيادة السياسية، وارتفاع معدل دوران أفرقة جهات الاتصال الوطنية التابعة للاتفاقية، ومحدودية القدرات في مجال تنفيذ برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي، وتقييم الفجوات التمويلية، ومحدودية الوصول إلى البيانات المكانية المحددة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال الحواجز بين اتفاقيات ريو قائمة. ومع قيام البلدان المشاركة الـ 18 بإنهاء عملية برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، تواصل دمج نهج تحييد أثر تدهور الأراضي في أطرها الخاصة بتخطيط استخدام الأراضي، بدعم من مشروع الأنشطة التمكينية التابع لمرفق البيئة العالمية في إطار عملية التجديد السابعة لموارد المرفق والمعنون «*دمج نهج تحييد أثر تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي لتعزيز البيئات التمكينية الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر*» (انظر الفقرات 21-23 أدناه). وفي أعقاب الندوات الإلكترونية لتبادل المعرفة التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وتشرين الثاني/نوفمبر 2025، تعمل الآلية العالمية حالياً على إعداد مذكرة إحاطة بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستمدة من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 لعرضها في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

20- وفي الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2025، قدمت الآلية العالمية تقريراً مخصصاً ونظمت جلسة عامة ناجحة تضمنت حلقة حوارية؛ وتضمن التقرير النهائي للدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية دعوات محددة لمواصلة وتوسيع نطاق الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية من أجل توسيع نطاق برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، واتباع نهج ذي طابع برنامجي أكبر في الأنشطة التمكينية بموجب الاتفاقية في

إطار عملية التجديد التاسعة لموارد المرفق، يشمل دعم تنقيح الأهداف وتحديثها. وأسفرت تلك الجلسة العامة أيضاً عن إبداء خمسة بلدان أخرى اهتماماً رسمياً ببرنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، مما رفع عدد البلدان المدرجة في قائمة الانتظار إلى 21 بلداً اعتباراً من 31 آذار/مارس 2026. وأصبح اتخاذ قرار بشأن توسيع نطاق برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 ليشمل بلدانا أخرى غير البلدان المشاركة الـ 18 الحالية أمراً بالغ الأهمية الآن. وبالنظر إلى المستقبل البعيد، قد ترغب الأطراف في النظر في الانتقال من تحديد الأهداف المتعلقة تحييد أثر تدهور الأراضي إلى تحقيق تكامل أعمق بين جميع الأهداف المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك الأهداف التي تحددها الحكومات وتلك التي تحددها الشركات، مع ضمان تناسق قوي بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية المناخ وتحدي بون.

21- وكان أحد الدروس الرئيسية المستفادة من برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 هو الحاجة إلى تعزيز نهج التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية باعتبارهما أداتين أساسيتين لتحقيق التوازن بين المتطلبات المتنافسة المتعلقة بالأراضي. ومن خلال دمج مبادئ تحييد أثر تدهور الأراضي في التخطيط المكاني والقطاعي، يتيح برنامج التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي للبلدان تجنب تدهور الأراضي، وتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للأراضي، وإعطاء الأولوية لعملية إصلاح المناظر الطبيعية الشديدة الأثر، مما يساعد على تحويل الالتزامات الوطنية إلى إجراءات منسقة على أرض الواقع. وباعتباره عنصراً أساسياً في متابعة برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، فإن مشروع «النشاط التمكيني» التابع لمرفق البيئة العالمية والمتعلق بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، الذي ينفذه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وتديره الآلية العالمية، يلبي هذه الاحتياجات بشكل مباشر.

الشكل 2

رسم تخطيطي للروابط بين برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

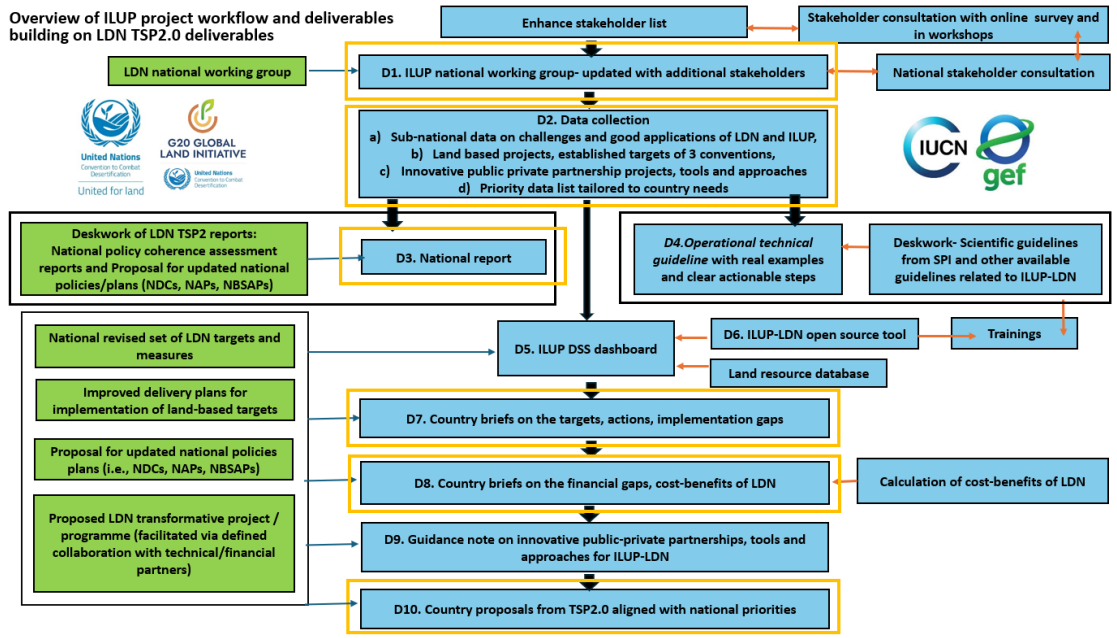

22- وعلى الرغم من التأخر في بدء العمل، تم تعيين مسؤول عن المشروع بحلول آب/أغسطس 2025، وجرت مواءمة خطة عمل المشروع والإطار المنطقي والميزانية مع الوضع الراهن، وأقرتها اللجنة التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر 2025. ومن أصل البلدان المشاركة الـ 18، كانت لدى 12 جهة تنسيق وطنية

وكالات شريكة في مطلع نيسان/أبريل 2026. ويجري حالياً إعداد اتفاق تعاون مع مؤسسة الحفظ الدولية بشأن أداة التخطيط الخاصة بتحييد أثر تدهور الأراضي–التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وهي أداة جغرافية مكانية مفتوحة المصدر تعتمد على منصة "اتجاهات الأرض".

23- وعرض المشروع في فعاليات عبر الإنترنت وفي حلقات عمل إقليمية. ويجري حالياً بناء أوجه التآزر مع عدد من المشاريع والعمليات القائمة، بما في ذلك برنامج الدعم العالمي، ومنصة "اتجاهات الأرض"، و«أدوات لتحييد أثر تدهر الأراضي»، و«تخطيط استخدام الأراضي لتحييد أثر تدهور الأراضي»، ومشروع «تآزرات ريو» الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً في منغوليا بالتعاون مع المعهد الدولي للبحوث المتعلقة بالأرز، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج تأثير المناظر الطبيعية المستدامة في الأراضي الجافة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون المشروع مع فريق القطاع الخاص التابع للآلية العالمية لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها لمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي دعم عمليات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وكيف يمكن لبيانات رصد الأرض وعمليات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أن تكون بمثابة آليات لتجنب المخاطر في أنظمة التأمين، مما يدعم المشاريع القابلة للتمويل في مجالي مقاومة الجفاف والمشاريع القائمة على الطبيعة.

24- وتُعد مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي الأداة الرئيسية لإشراك قطاع الأعمال في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: وهي شبكة عضوية تضم شركات ملتزمة بالإدارة المسؤولة للأراضي، وتهدف إلى تشجيع اتخاذ قرارات استثمارية أفضل من جانب القطاع الخاص، واتباع ممارسات إيجابية تجاه الأراضي وقادرة على الصمود في مواجهة الجفاف. وبالنظر إلى التكلفة السنوية المقدرة لتدهور الأراضي على الاقتصاد العالمي[1]، والتي تبلغ 878 مليار دولار أمريكي، والتأثيرات الاقتصادية الهائلة للجفاف التي تبلغ حوالي 300 مليار دولار أمريكي من الخسائر السنوية، والآثار المدمرة والمتتالية لكليهما على الناتج المحلي الإجمالي وسلاسل القيمة، فإن القطاع الخاص – الذي كان تاريخياً أحد العوامل المساهمة في تدهور الأراضي – سيكون له دور أساسي في نقض هذه الاتجاهات، حيث سيكون بمثابة محفز لإدارة الجفاف باعتباره خطراً نظامياً، ولبناء القدرة على الصمود. وترد تفاصيل التقرير المتعلق بمبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي في الوثيقة ICCD/COP(17)/4.

25- وتسهم الشراكة مع شبكة الأهداف المستندة إلى العلم – وهي هيئة عالمية معترف بها في مجال الأهداف المؤسسية الموثوقة للحد من الآثار السلبية على الطبيعة – في تعزيز التوافق بين أهداف الشركات فيما يخص الإفصاح المتعلق بالأراضي وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، وبرنامج برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0، والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بهدف تطوير منهجية رصد تعترف بمساهمات الشركات في تحييد أثر تدهور الأراضي.

26- كما تعاونت مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة لجمع توصيات من الشركات الرائدة في قطاع الأغذية الزراعية، والتي أُدرجت في وثيقة توجيهية متعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي الزراعية أُرفقت بتقرير التعاون مع القطاع الخاص. وتعمل مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي أيضاً مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس المستقبل العالمي التابع له المعني بالتربة والأراضي الصحية على إعداد ورقة بيضاء تهدف إلى إثبات الجدوى الاقتصادية للاستثمار في التربة والأراضي الصحية.

27- ونظراً للأهمية البالغة التي تحظى بها المراعي في أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف والسنة الدولية للمراعي والرعاة، تعاونت الآلية العالمية مع شركاء من القطاع الخاص لوضع «المعايير

(1) Economics of drought: Investing in nature-based solutions for drought resilience – protection pays. UNU-INWEH, Economics of Land Degradation Initiative and UNCCD - 2024.

العالمية للمراعي» كمشروع تجريبي يهدف إلى استكشاف أنظمة الاعتماد والرصد التي تعزز الالتزامات الطوعية وإمكانية التتبع والمساءلة من جانب القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الآلية العالمية كمستشار لمشروع تجريبي يقوده القطاع الخاص بعنوان سلاسل الصمود في منغوليا، بهدف عرض نهج «الصحة الواحدة» المرتبط بالمعايير العالمية للمراعي، وسيشكل دراسة حالة قوية تستند إليها عملية صنع القرار في المستقبل.

28- وطُلب إلى الآلية العالمية تعزيز بيان الجدوى المتعلق بحيازة الأراضي. وتفتقر حوالي 608 ملايين مزرعة عائلية على مستوى العالم إلى حقوق ملكية مضمونة للأراضي، وتتعرض النساء والشعوب الأصلية لهذا الوضع بشكل غير متناسب. فبدون ضمانات قانونية، لا يمتلك القطاع الخاص ولا المجتمعات المحلية حافزاً طويل الأمد للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي. وفي أفضل الأحوال، لا يمكنهم استخدام الأراضي كضمان، وفي أسوأ الأحوال يتعرضون للتشريد أو مصادرة الأصول. وعندما تتمتع المجتمعات المحلية بحقوق موثقة واجبة الإنفاذ، يزداد الاستثمار في الممارسات المستدامة بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف، وترتفع الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح بين 30 و40 في المائة، كما يتراجع الفقر والنزاع. ولذلك، أعدت الآلية العالمية بيان جدوى وقائمة مرجعية بشأن حقوق الحيازة توفر لمطوري المشاريع أداة عملية لدمج مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تصميم المشاريع منذ البداية، بحيث تكون التدخلات مراعية لحقوق الحيازة، ومراعية للمنظور الجنساني، ولا تسبب أي ضرر.

29- وطلب المقرر 27/م أ-16 إلى الأمانة والآلية العالمية وضع مبادرة تنفيذ عالمية بشأن العواصف الرملية والترابية، وقد تم بالفعل إعداد مقترح لهذه المبادرة. وتركز المبادرة على مصادر العواصف الرملية والترابية الناتجة عن الأنشطة البشرية وعلى الثغرات في البيانات، وتشارك في أنشطة الدعوة لدعم عقد الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية (2025-2034). وبالإضافة إلى ذلك، تعيد هذه المبادرة توجيه الجهود العالمية نحو القضايا التي تدخل في نطاق ولاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أي إدارة الأراضي والمصادر) من خلال أربعة عناصر: (أ) الرصد المركّز على الأراضي عبر شبكات موحدة لرصد التآكل بفعل الرياح، تدمج بيانات صحة الأراضي مع الاستشعار عن بُعد ونماذج انبعاث الغبار؛ (ب) تثبيت المصادر من خلال الإدارة المستدامة للأراضي القائمة على الأدلة، والتي تركز على صحة التربة، وبنية الغطاء النباتي، واضطراب السطح في المناطق الساخنة ذات الأولوية؛ (ج) التكامل بين العلوم والسياسات، الذي يعيد توجيه تركيز نماذج الغبار نحو مناطق المصدر، ويوائم نظام العواصف الرملية والترابية مع أطر عمل تحييد أثر تدهور الأراضي؛ (د) التنسيق والقدرة، بما في ذلك التعاون عبر الحدود وبناء القدرات التقنية. ويوج مشروع مقترح رهن إشارة الأطراف للاسترشاد به.

رابعاً- التأثير: المشاريع الرائدة، وقائمة المشاريع قيد التنفيذ، ومشاركة القطاع الخاص

30- كثفت الآلية العالمية جهودها لتحقيق تأثير ملموس من خلال تطوير مجموعة قوية من المشاريع القابلة للاستثمار، والقادرة على جذب تمويل متزايد من أجل إعادة تأهيل الأراضي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. ومن خلال التركيز على المبادرات ذات التأثير الكبير والقابلة للتمويل، ولا سيما البرامج الرائدة في المناطق ذات الأولوية والمواضيع ذات الأولوية، تعمل الآلية العالمية على سد الفجوة بين الالتزامات الوطنية والاستثمارات القابلة للتنفيذ.

ألف- المبادرات الرائدة

31- لا تزال مبادرة السور الأخضر العظيم المبادرة الرائدة الأساسية في أفريقيا. ففي منطقة الساحل، تدعم الآلية العالمية الجهود المشتركة بين عدة بلدان الرامية إلى إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتعزيز القدرة على الصمود، وخلق فرص عمل خضراء، وذلك بالاستفادة من المبلغ الذي تم تعبئته في عام 2021 والذي يتراوح بين 14 و19 مليار دولار أمريكي، والذي تم تخصيصه لمشاريع في بلدان منها بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر والسنغال. ومن خلال مرصد السور الأخضر العظيم، الذي أنشأته الوكالة الأفريقية للسور الأخضر العظيم بمساعدة الآلية العالمية، أفاد مسرّع السور الأخضر العظيم أنه تم تسجيل 389 مشروعاً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، على الرغم من أن أقل من 90 مشروعاً منها احتوت على بيانات متوافقة مع هيكل الإبلاغ المنسق. وهذه فجوة كبيرة في تقديم التقارير يتعين على الدول الأعضاء في السور الأخضر العظيم معالجتها، بما في ذلك من خلال التحقق من صحة البيانات من قبل التحالفات الوطنية.

32- وتشير التقارير الواردة من المشاريع إلى أن مبادرة السور الأخضر العظيم أسفرت حتى الآن عن استصلاح 1,66 مليون هكتار (من أصل هدف 100 مليون هكتار)، وعزل أو تخفيف 24 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (من أصل هدف 250 مليون طن)، وتوليد 315 2 ميغاواط/ساعة من الطاقة، وخلق 4,6 ملايين فرصة عمل (من أصل هدف 10 ملايين فرصة عمل)، وأكثر من 46 مليون مستفيد. وتشمل مساهمات الشركاء: مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ التي تسهم مجتمعة في تخفيف 15 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من خلال مشاريع الكهربة بالطاقة الشمسية، وإنتاج المحاصيل المستدام، وإصلاح بواليع الكربون، والحراجة الزراعية القادرة على الصمود؛ وتخصيص بنك التنمية الأفريقي مبلغ 3,32 مليارات دولار أمريكي من خلال 83 مشروعاً وطنياً و29 مشروعاً متعدد الجنسيات منذ عام 2021 (ما يقارب 51 في المائة من التزام البنك الإجمالي في إطار مبادرة السور الأخضر العظيم؛ والمشاريع التي مولتها الوكالة الفرنسية للتنمية في عام 2024، والتي تدعم 3,3 ملايين شخص في أوضاع هشة، وتمكّن 183 104 من المزارع العائلية من تحسين أوضاعها الاقتصادية، وتدعم 165 192 من المزارع العائلية في الانتقال إلى النظم الزراعية البيئية، وتخضع 1,5 مليون هكتار لإدارة مستدامة للموارد؛ ومبادرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي تولد 197 28 وظيفة جديدة وتساهم في احتجاز ما يقارب 5 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مساحة 820 840 هكتار؛ والمشاريع التي يدعمها البنك الدولي والتي تعمل على احتجاز حوالي 4 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مساحة 754 224 هكتاراً، وتوفر 568 392 وظيفة، وتدعم 130 1 وحدة إنتاج ريفية؛ وأنشطة برنامج الأغذية العالمي التي أسفرت عن إعادة تأهيل 350 325 هكتار، وإنتاج 1,08 ميغاواط/ساعة من الطاقة النظيفة من خلال الري بالطاقة الشمسية، وخلق 000 69 وظيفة خضراء، وتمكين 500 21 أسرة من التخلي عن الوقود التقليدي. ويواصل مُعجل السور الأخضر العظيم دعم التحالفات الوطنية – التي تُعد عنصراً أساسياً في تعبئة الموارد والرصد الفعال – في الدول الأعضاء في السور الأخضر العظيم.

33- وفي جنوب أفريقيا، تعمل الآلية العالمية مع الدول الـ 16 الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء في مبادرة السور الأخضر العظيم على وضع خطط استثمارية إقليمية، وقوائم مشاريع مقترحة، وخرائط طريق لتعبئة الموارد، مع التركيز على اتباع نُهج متكاملة في جميع الأراضي الجافة، بما في ذلك حوض نهر زامبيزي. واستجابةً للفقرة 7 من المقرر 9/م أ-15، نجحت الآلية العالمية في حشد الموارد اللازمة لبرنامج مسرع السور الأخضر العظيم للجنب الأفريقي في دورته الأولى، الذي ينفذه بنك التنمية الأفريقي ويموله مرفق البيئة العالمية، بهدف تعزيز وتحقيق الأهداف السياسية وأهداف تعبئة الموارد، مع التركيز بشكل كبير على إشراك القطاع الخاص من خلال مبادرة الأعمال التجارية من

أجل الأراضي. وتحققت مكاسب سياسية كبيرة في عام 2025 خلال رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، حيث تم تسليط الضوء على طموحات مبادرة السور الأخضر العظيم. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة في كانون الثاني/يناير 2026 على مشروع المياه الدولية في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق مرفق البيئة العالمية، مما يسلط الضوء على إمكانات الاستفادة من الموارد والشراكات القوية في حوض نهر زامبيزي، الذي يمثل جوهر مبادرة السور الأخضر العظيم للجنوب الأفريقي.

34- واستمر التوسع الجغرافي ليشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأوروبا الشرقية، حيث تعمل الآلية العالمية على دعم البرامج المتعددة الأقطار التي تدمج أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي والتخطيط لمواجهة الجفاف وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، بهدف جذب التمويل من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والمصارف الإقليمية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، اكتسبت الشراكة مع مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زخماً: فقد تمت الموافقة في نهاية عام 2025 على برنامج تعاون تقني إقليمي بقيمة تقارب 000 300 دولار أمريكي، على أن يتم تنفيذه بشكل مشترك على مدى 24 شهراً. وسيتم تزويد جهات الاتصال الوطنية بإرشادات بشأن كيفية حصول البلدان الأطراف على الموارد المتاحة. وخلال فترة السنتين هذه، برزت المبادرات المواضيعية الرائدة كأداة تكميلية تتجاوز حدود التجمعات الإقليمية للتركيز على النظم الإيكولوجية الحيوية والفوائد الإضافية. ويعمل مشروع المراعي الرائد على تعزيز نماذج الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي التي تدعم سبل عيش الرعاة، والتنوع البيولوجي، والقدرة على تحمل تغير المناخ — وغالباً ما يتم ذلك بالاقتران مع منظومات غذائية إيجابية تجاه الطبيعة. وتسلط المبادرة الرائدة الطبيعة من أجل الغذاء (المنظومة الغذائية) الضوء على الممارسات التجديدية التي تعزز صحة التربة، وترفع الإنتاجية، وتضمن استقرار النظم الغذائية في الأراضي الجافة، وتضعها في مصاف المجالات الاستثمارية ذات العائد المرتفع.

باء- مشاريع قيد التنفيذ على الصعيد القطري والشراكات الحيوية

35- على الصعيد القطري، تعمل الآلية العالمية على إنشاء قنوات لمشاريع جاهزة للاستثمار من خلال بناء القدرات الموجهة، وإعداد المشاريع، وإقامة الشراكات التي تتماشى مع الأهداف الوطنية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي، وخطط مواجهة الجفاف، والاستراتيجيات الإنمائية. وبفضل الشراكات الحاسمة – مع الهيئات الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية)، والصناديق المتعددة الأطراف (مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وإطار كانكون المتعلق بالتكيف)، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص – يتسنى تعبئة الموارد، والحد من المخاطر، وتسريع التنفيذ، مما يؤدي إلى توفير محافظ مشاريع متوازنة جغرافياً ومراعية للمنظور الجنساني.

36- وعموماً، طلبت 108 بلدان الدعم لوضع مشاريع وطنية و/أو متعددة البلدان من خلال مسار عمل المشاريع والبرامج التحويلية الذي يُنفذ من طريق شراكة إعداد المشاريع. ومنذ عام 2018 وحتى أيار/مايو 2026، تشمل هذه المحفظة ما يلي: (أ) 38 مشروعاً وطنياً قيد التنفيذ (تم دعم 13 مذكرة مفاهيمية للمشاريع، كما تم الانتهاء من 28 وثيقة مشروع ودراسة جدوى أولية أو يجري تقديم الدعم لها)؛ (ب) 25 مشروعاً إقليمياً أو متعدد البلدان قيد التنفيذ (تم دعم 13 مذكرة مفاهيمية، ويتلقى الدعمَ حالياً 19 مقترح مشروع ودراسة جدوى أولية ودراسة جدوى وخطط استثمارية)؛ (ج) 3 مشاريع عالمية (وُضعت 3 مذكرات مفاهيمية وتمت الموافقة على وثيقة مشروع واحد).

37- وباستثناء الأعمال التي نُفِّذت في إطار مبادرة مسرع السور الأخضر العظيم، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى أيار/مايو 2026، دعمت الآلية العالمية إعداد الوثائق المتعلقة بالمشاريع (مثل المذكرات المفاهيمية الأولية، والمذكرات المفاهيمية، ومقترحات المشاريع، ودراسات الجدوى الأولية، وخطط الاستثمار، وتقارير تقييم المشاريع) من خلال الشراكات، بما في ذلك: (أ) 22 مشروعاً تمت الموافقة على تنفيذه (16 مشروعاً وطنياً، و5 مشاريع إقليمية، ومشروع عالمي واحد)؛ و(ب) 29 مذكرة مفاهيمية للمشاريع أو وثيقة مشاريع يجري إعدادها حالياً، لكنها لم تُعتمد بعد (13 مذكرة مفاهيمية وطنية، و14 إقليمية، و2 عالميتان).

38- وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشاريع الـ 22 التي تمت الموافقة على تنفيذها في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وأيار/مايو 2026 حوالي 1,48 مليار دولار أمريكي، تتألف من 226 مليون دولار أمريكي من مصدر التمويل المستهدف و1,25 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ إجمالي الميزانية المتوقعة للمذكرات المفاهيمية و/أو وثائق المشاريع التسع والعشرون 770 مليون دولار أمريكي، تتألف من 619 مليون دولار أمريكي من مصدر التمويل المستهدف و151 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك. وبالتالي، فإن المبلغ الإجمالي الذي سيتم توفيره في حال الموافقة على جميع وثائق المشاريع البالغ عددها 29 وثيقة (أي 51 مشروعاً في المجموع) سيبلغ 2,248 مليار دولار أمريكي، يتألف من 845 مليون دولار أمريكي من مصادر التمويل المستهدفة و1,403 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك.

39- ومع ذلك، تتضمن حافظة المشاريع والبرامج التحويلية أيضاً أزيد من 10 أفكار مشاريع وُضعت في وقت سابق ولم تُفعّل لأسباب مختلفة، بما في ذلك عدم وجود مصدر تمويل مستهدف أو محدد أو مؤكد، ومحدودية مشاركة البلدان و/أو الجهات الشريكة. وتعتبر أفكار المشاريع هذه أفكاراً خاملة، وما فتئت تُبذل جهود لدمجها ضمن مشاريع جديدة مع تحديد مصدر تمويل مستهدف لها، وللاستفادة من المعرفة المكتسبة خلال مرحلة تطويرها.

40- ومن بين الشراكات الهامة التي تم إقامتها: توقيع اتفاقية المبادئ الائتمانية مع بنك التنمية الأفريقي، والموافقة على تعاون تقني إقليمي مع إطار كانكون المتعلق بالتكيف، بالإضافة إلى مرفق محتمل للمساعدة التقنية مع بنك التنمية الآسيوي. وقد ساهمت دراسات الجدوى التي تم دعمها في تسهيل الحصول على تمويل في شكل منح وقروض لتنفيذ مشروع «برنامج التنمية المتكاملة والتكيف مع تغير المناخ في المنطقة الأولى من نهر زامبيزي»، في حين أن مشروعاً في أوزبكستان يهدف إلى دعم إعادة تأهيل حوض بحر آرال السفلي يخضع حالياً للمراجعة من قبل الشركاء للنظر في إمكانية الحصول على تمويل قرضي من المصرف الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يستمر تعزيز الشراكات الاستراتيجية لإعداد المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والشراكة العالمية للمياه، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، والصندوق العالمي للطبيعة، والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات أحواض الأنهار العابرة للحدود، من بين جهات أخرى، في حين يجري السعي إلى إقامة شراكات جديدة، لا سيما مع الشركاء لدعم تصميم المشاريع المختلطة وشراكات إعداد المشاريع مع القطاع الخاص التي من المرجح أن تشكل مجال تركيز رئيسيّاً خلال فترة السنتين المقبلة.

41- وفي 2025 تم إطلاق مشروع مدعوم من بنك التنمية الأفريقي بعنوان القدرة على التكيف مع الجفاف بشكل يحقق التحول في القضايا الجنسانية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في الجنوب الأفريقي. وقد تحقق هذا النجاح بفضل التمويل المقدم من مؤسسة منحة كندا وشراكة تخضير الأراضي الجافة، مما يوضح النتائج والتأثير الذي أحدثته شراكة إعداد المشاريع في الجنوب أفريقيا. ويهدف

المشـــروع إلى تحســـين قدرة النســـاء والفتيات على الصـــمود في وجه الجفاف في زيمبابوي ومدغشـــقر وموزامبيق، وهي ثلاثة من بلدان الجنوب الأفريقي التي ضربتها موجات الجفاف المدمرة. ويتعاون المشروع مع منظمة الإغاثة الدولية في حالات الكوارث لتنفيذ خطط استثمارية لمواجهة الجفاف في ستة بلدان على الأقل، بالإضـافة إلى مجموعة من المشـاريع المخطط لها التي تهدف إلى الحصـول على تمويل من مرفق الاســـتثمار في القدرة على الصـــمود في مواجهة الجفاف وشـــراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصـــــمود في مواجهة الجفاف ومصـــــادر تمويل محتملة أخرى، مع إمكانية مواءمتها مع خطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية تغير المناخ.

42- وأحرز تصـميم المبادرات الرائدة الجديدة تقدماً خلال فترة السـنتين الحالية من خلال التعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وحكومة منغوليا بشـــأن مقترح متوســـط الحجم في إطار التجديد الثامن لموارد صـــندوق مرفق البيئة العالمية يســـهم في المبادرة الرائدة للمراعي، فضـــلاً عن مرفق المسـاعدة التقنية المقترحة مع بنك التنمية الآسـيوي ودعم إعداد المشـاريع المقدم من مبادرة تشـانغوون التي تمولها هيئة خدمات الحراجة الكورية. ويســـتمر تعزيز التعاون مع «برنامج التأثير المتكامل للجزر الزرقاء والخضراء» في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق مرفق البيئة العالمية والذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال دعم التوافق مع تحييد أثر تدهور الأراضـي والنهج المراعية للمنظور الجنسـاني، بهدف تبادل الخبرات ومواصلة التعاون في إطار التجديد التاسع لموارد صندوق المرفق.

43- وتدأب الآلية العالمية على دعم تنفيذ المشـاريع التجريبية التي تمولها شـراكة تخضـير الأراضـي الجافة وشـراكة إعداد المشـاريع. وسـاهمت هذه المشـاريع التجريبية في تحويل نظرية ومفاهيم تحييد أثر تدهور الأراضـي إلى واقع ملموس، وتقديم أمثلة جيدة لتوجيه السـياسـات وعملية صـنع القرار والتنفيذ على المسـتوى الوطني. وتطورت المشـاريع التجريبية لتصـبح منصـة اسـتراتيجية تعمل على حشـد الشـراكات، وتوســـيع نطاق النهج الناجحة، وتكرار النماذج التي أثبتت فعاليتها، والاســـتفادة من الموارد المالية وزيادة حجمها. ومنذ عام 2012، تم إنجاز 18 مشـروعاً تجريبياً في أنحاء أفريقيا وآسـيا وأوروبا الشـرقية وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى المشروع التجريبي في إثيوبيا الذي اكتمل في عام 2024.

44- وابتداءً من عام 2024، ركزت شـراكة تخضـير الأراضـي الجافة على مناطق جغرافية محددة، وهي جزر المحيط الهادئ وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في حين تواصل شراكة إعداد المشاريع عملها على الصـعيد العالمي. وفي الدول الجزرية الصـغيرة النامية في المحيط الهادئ، تسـهم المشـاريع التجريبية في تنفيذ الاســـتراتيجية الزراعية والحرجية في المحيط الهادئ للفترة 2024–2050، التي اعتمدتها جماعة المحيط الهادئ في أيار/مايو 2024. وتدعم الشـــراكة مع جماعة المحيط الهادئ تطوير واختبار نموذج لإدارة الغابات لتوجيه البحوث ومسـار السـياسـات لأغراض اتخاذ قرارات فعالة بشـأن الغابات في فيجي وتونغا. ويهدف هذا المشروع التجريبي إلى وضـع نموذج محلي لإدارة الأنواع النباتية الغازية، بهدف توفير معلومات تفيد البحوث المتعلقة باسـتصـلاح الغابات، والسـياسـات وعمليات صـنع القرار في بلدان جزر المحيط الهادئ.

45- وفي أفريقيا، تسهم المشاريع التجريبية في تنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم للجنوب الأفريقي، التي تضـم 16 بلداً من الجنوب الأفريقي و8 بلدان من شـرق أفريقيا، وهي أعضـاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على التوالي. وفي 2026 تم إطلاق مشـــروع تجريبي في جنوب أفريقيا ضـمن إرث مبادرة السور الأخضـر العظيم للجنوب الأفريقي ومجموعة العشـرين بعنوان «الإدارة المسـتدامة للأراضـي من خلال الزراعة المراعية للمناخ، والحراجة الزراعية وغطاء الأنواع الخشـبية الأصـلية لمعالجة العلاقة بين تدهور الأراضـي والفقر في ليمبوبو"، وتقوم بتنفيذه حكومة جنوب أفريقيا ومنظمة التخضير العالمية، وهي منظمة إقليمية غير حكومية.

46- ولإبراز إمكانية توسيع نطاق المشاريع التجريبية والاستفادة منها، تشارك «شراكة تخضير الأراضي الجافة» في تمويل مقترح مشروع متوسط الحجم تابع لمرفق البيئة العالمية بعنوان «مسرع السور الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي»، والذي سيدعم أيضاً مشاريع تجريبية في ستة بلدان هي: جزر القمر، وملاوي، وموزمبيق، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي. وسيؤدي مشروع «المسرع» هذا إلى إنشاء آلية مؤسسية ومنصة تنسيق متعددة القطاعات تابعة لمبادرة السور الأخضر العظيم في الجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى خطة استثمارية محددة التكاليف وقائمة مشاريع قيد التنفيذ، استناداً إلى نتائج المشروع التجريبي. وتم إطلاق المشروع من خلال حلقة عمل بناء القدرات التي نظمتها مبادرة السور الأخضر حول الحلول القائمة على الطبيعة، بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي، ولجنة مجرى نهر زامبيزي، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومؤسسة التمويل الدولية. وبناءً على الدروس المستفادة، انتقل نموذج التشغيل الخاص بالمشاريع التجريبية إلى مرحلة الدعوة لتقديم المقترحات بالتعاون مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تعزيز مشاركة المؤسسات المتخصصة تقنياً، وتحسين جودة مفاهيم المشاريع التجريبية وقابليتها للتمويل، وتقصير المدد الزمنية اللازمة لإعداد المشاريع. وسيتم إطلاق الدعوة الأولى لتقديم المقترحات بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2026، استناداً إلى برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية.

47- وأثمر التعاون الاستراتيجي في أمريكا اللاتينية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وشركة DeserTech عن برنامج لنقل التكنولوجيا والابتكار المفتوح يركز على التخفيف من آثار التصحر والجفاف في منطقة صحراء أتاكاما. وقد جمع هذا المشروع التجريبي التابع لشراكة إعداد المشاريع مجموعة من 15 إلى 20 من القادة المحليين للمشاركة في جلسات تقييم الاحتياجات عبر الإنترنت، واستكشاف التقنيات، وفي حلقة دراسية حضورية. وكان الهدف هو المشاركة في تطوير ما يصل إلى 20 مقترحاً لمشاريع تتناول التحديات الملحة المتعلقة بالمياه والقدرة على الصمود. وبفضل الميزانية التشغيلية المشتركة، التزم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتمويل مشروع تجريبي واحد على الأقل قابل للتوسيع، ويقوم حالياً بتعبئة موارد إضافية عبر شبكته لدعم المزيد من عمليات التنفيذ. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قام كل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والآلية العالمية بتقييم 18 مقترحاً واختيار مشروع تجريبي واحد للتمويل، وهو مشروع يقدم حلاً لا مركزياً لمعالجة مياه الصرف الصحي لصالح الزراعة الصغيرة في منطقة هوهوي، بالأرجنتين، بقيمة 500 123 دولار أمريكي.

جيم- مبادرة غابة السلام

48- أطلقت مبادرة غابة السلام في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف عام 2019 بدعم من حكومة جمهورية كوريا، وأُنشئت باعتبارها مبادرة رائدة مواضيعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تهدف إلى إظهار الروابط بين استصلاح الأراضي والسلام والأمن في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

49- وتقدم المبادرة منصة شاملة لأصحاب المصلحة من أجل المشاركة في التصميم وتعبئة الموارد وتنفيذ الأنشطة المشتركة في مجال إصلاح الأراضي، وهو ما يُعزّز التآزر بين مسائل الأراضي والأمن والقدرة على الصمود. وتعمل المبادرة على الصعيد العالمي في مناطق آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، والقرن الأفريقي، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب البلقان.

50- وخلال فترة السنتين هذه، أُطلقت مشاريع تجريبية في البوسنة والهرسك وإندونيسيا وأيرلندا وتيمور لشتي ووسط آسيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الفاو والبنك الدولي وجهات أخرى. ويجري حالياً توسيع نطاق المشروع التجريبي لوسط آسيا، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليشمل قيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان. وينصب التركيز على إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وإدارة

التربة والمياه والغابات، مع تعزيز التعاون عبر الحدود، وبناء الثقة، وتخفيف التوترات المتعلقة بالموارد، ووضع نماذج قابلة للتطبيق في سياقات ما بعد النزاع والمناطق المعرضة للجفاف.

51- وصدر تقرير رئيسي لمبادرة غابة السلام بعنوان «الأرض من أجل السلام: إعادة تأهيل الأراضي من أجل السلام والأمن الدوليين»، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التشغيلية للمبادرة. ومع جهات شريكة من بينها مؤسسة أديلفي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، نظمت الآلية العالمية فعاليات توعوية في مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2025، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وأسبوع جنيف للسلام لعام 2025، مشددة على الحاجة الملحة إلى تخصيص الموارد اللازمة لبناء السلام البيئي. وفي عام 2026، اعتمد «المسار البيئي» التابع لمجموعة السبع نصاً ختامياً بشأن التصحر والأمن.

52- وبناءً على هذه النتائج، تم تحديد الحاجة إلى آلية تمويل خاصة بالحالات الهشة من أجل تجديد البيئة في السياقات الهشة. ومن المرجح أن يتخذ هذا المفهوم شكل اتحاد يضم الجهات الفاعلة والجهات الممولة وشركاء التنفيذ، يعمل كمنصة للتمويل المختلط مع آليات مدمجة للحد من المخاطر، ويقدم حزماً من المشاريع متعددة القطاعات ومصممة خصيصاً لتناسب السياق، في إطار عمل متناسق للنتائج على المدى المتوسط إلى الطويل. ورهناً بتوافر الموارد، ستركز المرحلة الثانية من مبادرة غابة السلام (2026–2030) على تطوير هذه الآلية ومشاريع تجريبية إضافية، وتوسيع النطاق الجغرافي، وإبراز الصلة بين الهدفين 15-3 و16 من أهداف التنمية المستدامة بأدلة ملموسة.

دال- تأثير مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي

53- منذ انعقاد مؤتمر الأطراف السادس عشر، وسعت مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي قاعدة أعضائها في قطاعات الأغذية الزراعية والمنسوجات والبنية التحتية، ودعمت الشركات في تجربة نُهج إيجابية تجاه الأراضي، وتحديد الأهداف المتعلقة بالأراضي والجفاف، ومواءمة تقارير الشركات مع الأطر الوطنية، كما قدمت توصيات خاصة بقطاع الزراعة. وسيُعقد المنتدى القادم لمبادرة الأعمال التجارية، الذي ستتم فيه مناقشة التقدم المحرز، في آب/أغسطس 2026 في أولان باتور بالتزامن مع الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف. وخلال فترة السنتين هذه، ركزت مبادرة الأعمال التجارية على ثلاث ركائز :(1) العمليات وسلاسل القيمة، ودعم الشركات في مواءمة نماذج أعمالها مع تحييد أثر تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والتربة والمياه، ودمج هذه العناصر في أطر إعداد التقارير المؤسسية والوطنية؛ (2) التمويل، من خلال استكشاف المنتجات المالية المبتكرة، ولا سيما مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وتطوير نظام لتقييم المستثمرين بهدف دمج الأراضي في المحافظ الاستثمارية بشكل عام؛ (3) الدعوة، من خلال إطلاق «مجلس أبطال مبادرة الأعمال التجارية والمراكز الوطنية التابعة للمبادرة بالتعاون مع الجمعيات المهنية، بهدف تحفيز العمل على الصعيد الوطني وتقديم توصيات سياساتية. ويُعد مجلس أبطال المبادرة، الذي أُطلق خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عام 2026، منصة رفيعة المستوى تضم كبار القادة. ويضم المجلس مجموعة أولية من الشركات الرائدة وقادة الأعمال الملهمين، ويشجع على ترجمة التزامات الشركات في مجال الاستدامة إلى إجراءات ملموسة إيجابية تجاه الأراضي عبر سلاسل الإمداد، كما يدعم الحلول التمويلية لمبتكرة في إطار مبادرة الأعمال التجارية بالإضافة إلى حملات التوعية. وترد تفاصيل التقرير في الوثيقة ICCD/COP(17)/4.

54- ومن الآن فصاعداً، ستعمل مبادرة الأعمال التجارية بشكل متزايد على تعزيز مشاركة القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية في استراتيجية الآلية العالمية الخاصة بالمشاريع المنتظرة للتنفيذ. ومع توسع

الشبكة، من المتوقع أن يزداد عدد الشركات المشاركة في مشاريع وبرامج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لتحييد أثر تدهور الأراضي، والمساعدة في تطوير المشاريع المختلطة ذات الصلة بالاستصلاح والقدرة على التكيف مع الجفاف، انطلاقاً من سلاسل القيمة التي تعتمد بشكل مكثف على الأراضي. ويستفيد هذا النهج من آليات الإفصاح المؤسسي المتوافقة مع مبادرة تحييد أثر تدهور الأراضي من أجل اتخاذ إجراءات تجارية أكثر فعالية، كما يعمل على تحقيق التوافق بين الأهداف المؤسسية المتعلقة بالأراضي وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، بهدف تعبئة القطاع الخاص باعتباره شريكاً رئيسياً في التمويل والتنفيذ. ومن خلال استراتيجية إشراك القطاع الخاص 2021–2030 ومنصات مبادرة الأعمال التجارية، تسعى الآلية العالمية إلى تعبئة رؤوس الأموال الخاصة والأعمال الخيرية والتمويل المختلط من أجل المشاركة في تمويل المشاريع الرائدة ومشاريع الأطراف المنتظرة للتنفيذ. وتتطلع الآلية العالمية إلى الأطراف لتقديم دعم قوي في تهيئة البيئات المواتية اللازمة لتحقيق إمكاناتها.

خامساً- الابتكار

55- تضع الآلية العالمية الابتكار في صميم استراتيجيتها لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وذلك من خلال الريادة في اتباع نُهج تهدف إلى تفعيل الالتزامات، وتوفير مصادر تمويل مبتكرة، وتسريع نقل التكنولوجيا.

ألف- القدرة على التكيف مع الجفاف وشراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف

56- تمثل شراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف، التي أُطلقت خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض وتطورت من خلال مؤتمرها الافتتاحي في حزيران/يونيه 2025، تحولاً من الاستجابة التفاعلية للأزمات إلى بناء القدرة على الصمود أمام الجفاف بشكل استباقي وطويل الأمد. ومن خلال ربط 74 بلداً معرضاً للخطر بالدعم الفني والمالي والمؤسسي، ستعمل الشراكة انطلاقاً من ثلاث ركائز هي: مرفق الاستعداد لتطوير الاستراتيجيات والمشاريع المنتظرة للتنفيذ؛ ومرفق استثماري لتمويل المشاريع؛ ومنصة معرفية لتبادل الابتكارات. وبناءً على التعهدات المقدمة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمملكة العربية السعودية، تم تخصيص فترة السنتين الحالية لوضع الأسس المؤسسية والتشغيلية اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ شراكة الرياض.

57- ووُضع إطار الحوكمة الخاص بشراكة الرياض ونُقح من خلال مشاورات مع رئاسة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، وقيادة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وشركائها، وعُزز عقب الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر 2025. ودفعت الآلية العالمية بعملية إنشاء أمانة لشراكة الرياض، بما في ذلك اختصاصاتها وترتيباتها المؤسسية، وأقرت عضوية اللجنة التوجيهية من خلال عملية شاملة أسفرت عن تحديد تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأُرسيت الأسس لإنشاء صندوق لشراكة الرياض باعتباره صندوقاً استئمانياً متعدد الشركاء، حيث وُضعت الاختصاصات بالتنسيق مع مكتب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، مما يمهد الطريق لإنشاء الصندوق رسمياً عقب التوقيع على مذكرات التفاهم مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة. وسيعمل دليل تشغيل شامل على توحيد الأحكام المتعلقة بالحوكمة والعمليات والشؤون المالية في إطار واحد. وقد انتقلت شراكة الرياض الآن من مرحلة التصميم إلى مرحلة الإنشاء، حيث تجري حالياً الأعمال التحضيرية للدعوة الأولى لتقديم المقترحات في إطار مرفق الاستعداد التابع للشراكة في مطلع عام 2027.

باء- التمويل المبتكر

58- التمويل المختلط والتأمين والائتمان من بين المجالات الرئيسية التي جرى التركيز عليها في فترة السنتين هاته. ويجري إنشاء مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف بدعم من لكسمبورغ، وسيكون مقره في صندوق لكسمبورغ للحد من التأثير على الأرض، ويستهدف أن يتراوح حجمه بين 300 و400 مليون دولار أمريكي. وتحت مظلة مبادرة الأعمال التجارية من أجل الأراضي وبتكليف من التحالف الدولي للصمود في وجه الجفاف في إطار ركيزة التمويل المبتكر الخاصة به، سيكون مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف أول صندوق عالمي من نوعه مكرس لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، حيث سيستخدم رأس المال الممنوح بشروط ميسرة لتقليل مخاطر المشاريع وجذب التمويل التجاري للاستثمارات في رأس المال في التكنولوجيات والأعمال القابلة للتحويل والتوسع والمتعلقة بالقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. وفي عام 2025، حصلت الآلية العالمية على تمويل من وزارة الشؤون الخارجية في لوكسمبورغ لدعم إنشاء مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف.

59- والتأمين أداة حاسمة لا تُستغل بالشكل الكافي. إذ يمكن للمنتجات البارامترية والقائمة على المؤشرات أن تحمي المزارعين والمجتمعات المعرضة للخطر من صدمات الجفاف، مما يتيح التعافي السريع واعتماد ممارسات مستدامة. وعند دمجها مع الحماية الاجتماعية والتمويل الصغير، تقلل هذه الأدوات من التعرض للمخاطر وتبني مرونة مالية على المدى الطويل. وتجري حالياً دراسات جدوى أولية، بما في ذلك في ناميبيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وبالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص، بما في ذلك شركة إيرنست آند يانغ، تعمل الآلية العالمية أيضاً على دراسة إطار عمل للتأمين على مرونة الأراضي يدمج بين الحد من المخاطر ونقلها وتمويلها ضمن برامج استثمارية أوسع نطاقاً، مع دمج التأمين في هياكل التمويل المختلط وسلاسل القيمة. وتشمل الخطوات التالية تعبئة الموارد من أجل تنفيذ المشاريع التجريبية الواسعة النطاق في ناميبيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر. وسيتطلب تنفيذ هذا المشروع إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الوكالات الفنية وقطاع التأمين.

60- وتبرز ائتمانات القدرة على الصمود كجبهة واعدة، مستفيدة من الدروس المستخلصة من أسواق الكربون، حيث تكافئ جهود التكيف واستعادة النظم الإيكولوجية والتحوط ضد الجفاف. وانطلاقاً من العمل التحليلي السابق الذي قامت به الآلية العالمية بشأن رصيد الكربون المتوافق مع اتفاقية مكافحة التصحر، والذي بحث في الكيفية التي يمكن بها لنهج أسواق الكربون أن تعكس بشكل أفضل استصلاح الأراضي، وضمان الحيازة، والمنافع التي تعود على المجتمعات المحلية، تعمل الآلية العالمية حالياً على استكشاف رصيد القدرة على الصمود بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيُقيِّم هذا الاستكشاف ما إذا كانت هذه الأساليب قادرة على توليد مصادر دخل إضافية لمديري الأراضي ودعم أنظمة استخدام الأراضي الأقدر على الصمود في سياقات الأراضي الجافة المعرضة للخطر. وستركز الخطوات التالية على التطوير المشترك لمفهوم رصيد القدرة على الصمود، وأنظمة الرصد والتحقق المرتبطة به، وإمكانية تنفيذ مشاريع تجريبية في سياقات مختارة لإثبات الجدوى وقابلية التطبيق بهدف التوسع.

سادساً- آفاق المستقبل

61- تهدف الآلية العالمية إلى مساعدة الأطراف على سد الفجوة التمويلية المستمرة في مجالي الاستصلاح والقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف. واستجابةً لتقييم الاحتياجات المالية، تهدف الآلية

العالمية إلى دعم إطار عمل يمكّن الأطراف من تعبئة تمويل كافٍ وقابل للتنبؤ به ومستدام. وبدلاً من أن يكون هذا الإطار بقيادة الآلية العالمية، فإنه يركز على النهج التي تقودها البلدان، وتماسك السياسات، والتنسيق بين الأطراف المعنية المتعددة، بهدف تحويل قدرة الأراضي على الصمود في مواجهة الجفاف إلى أولوية استثمارية ذات عائد مرتفع. وترافق هذا النهجَ مجموعة أدوات لتعبئة الموارد تتبع نهجاً تدريجياً. وقد تصبح هذه المنصة في نهاية المطاف منصة تفاعلية تدعم البلدان في تحديد وصياغة وتنفيذ الحلول المالية والتوجيهات اللازمة لتصميم استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد؛ وتقديم الدعم خطوة بخطوة للتنسيق بين الوزارات ومواءمة الجهود مع خطط التنمية والشركاء؛ ومنصات تحليلية لتتبع الالتزامات ورصد التقدم المحرز؛ وحالات قائمة على الأدلة تبرر زيادة الميزانيات.

62- ويتطلب هذا النهج تحولاً جذرياً في النموذج السائد يتجاوز أسلوب العمل المعتاد. وقد أظهرت الآلية العالمية مجموعة متنوعة من النماذج والأساليب المبتكرة. ويتمثل التحدي الآن في تلبية طلب الأطراف مع تحقيق الشمول من حيث زيادة التمويل العام المحلي من خلال جعل السياسة المالية أكثر مراعاة للبيئة، وإعادة توجيه الإعانات الضارة، ودمج تحييد أثر تدهور الأراضي وأهداف مكافحة الجفاف في الميزانيات الوطنية؛ وتعزيز التمويل العام الدولي من خلال تعاون أقوى على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك تحقيق التآزر مع مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمبادرات الرائدة مثل شراكة الرياض؛ وتوفير التمويل الخاص والمختلط من خلال مبادرة الأعمال التجارية، والأدوات المرتبطة بالاستدامة، وأدوات الحد من المخاطر، ورصيد القدرة على الصمود، والتأمين البارامتري، وآليات مثل مرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف؛ وتطبيق نُهج تحفيزية مثل الآليات القائمة على الأداء وسلاسل القيمة الإيجابية تجاه الطبيعة؛ وبناء القدرات وإقامة الشراكات اللازمة لإعداد مشاريع قابلة للاستثمار، مع التركيز على المبادرات الرائدة، بما في ذلك مبادرة السور الأخضر العظيم، والأولويات المواضيعية المتعلقة بالمراعي و/أو الأمن الغذائي، والابتكارات الشاملة في مجالي نقل التكنولوجيا وتغيير السلوك.

63- وسيكون تعزيز النظم المعرفية أمراً بالغ الأهمية لتوسيع نطاق التأثير، وتعزيز الشفافية، وضمان الاستدامة الطويلة الأجل للاستثمارات.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

64- إن الفجوة التمويلية المتعلقة بإعادة تأهيل الأراضي والقدرة على مواجهة الجفاف هي فجوة هيكلية، والحجة الداعمة للاستثمار واضحة؛ ومع ذلك، لا يمكن تحقيق زيادة في الاستثمار بواقع ضعفين ونصف أو أكثر في ظل اتباع نهج العمل كالمعتاد.

65- إن التحول النموذجي في مجال التمويل أمر ضروري وممكن، وهو آخذ في التبلور بالفعل، لكنه يتطلب التزاماً سياسياً.

66- إن عملية اتخاذ القرارات الأكثر ذكاءً واستناداً إلى المعلومات على المستوى القطري تحقق نتائج إيجابية، لكنها لا تزال تعاني من محدودية الموارد. فقد حقق برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضي 2.0 تقدماً ملموساً في البلدان المشاركة الـ 18، حيث برز نظام التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي باعتباره النظام التشغيلي الذي يربط الأهداف بالإجراءات القابلة للتنفيذ؛ وأهداف أكثر تحديداً، ومحددة زمنياً، وواضحة من الناحية المكانية، وتراعي المنظور الجنساني؛ وتكامل أوثق مع

الاســـتراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمســـاهمات المحددة وطنياً، وخطط العمل الوطنية؛ ومقترحات تمويلية ملموسـة، ومع ذلك لا يزال ما لا يقل عن 21 طرفاً مدرجاً في قائمة انتظار الموارد الخارجة عن الميزانية.

67- تحقق المبادرات الرائدة والأعمال المتعلقة بتطوير المشـــاريع المنتظرة للتنفيذ تأثيراً واســـع النطاق، ويمكنها أن تدعم بشـكل متزايد المشـاريع القائمة على التآزر بين اتفاقيات ريو وفي سـياق قضـايا مواضـيعية أخرى مثل الأمن الغذائي والمائي. وتكتسـب المبادرات الرائدة الناشـئة في مجالي المراعي والأمن الغذائي زخماً وتبدو واعدة.

68- انتقلت مبادرة غابة السلام من مرحلة المفهوم إلى مرحلة المشاريع التجريبية في مناطق متعددة، وهي تعمل على تشـكيل آلية لتمويل البلدان الهشـة قد تسـهم في معالجة العلاقة بين الأراضي والأمن.

69- سـيتعين معالجة الثغرات في التنسـيق على المسـتوى الوطني، بما في ذلك التنسـيق بين الوزارات وفي سياق المشاريع المتعددة البلدان، إذا ما أُريد للنتائج أن تجذب مزيداً من التمويل.

70- يتزايد إشـراك القطاع الخاص، لكنه لا يزال غير كافٍ من الناحية الهيكلية في غياب الظروف المواتية.

71- يمكن للابتكار المالي أن يوسع نطاق التمويل المتاح، لكنه يتطلب رعاية ودعماً.

72- يمكن لمبادرة تنفيذ عالمية بشـأن العواصـف الرملية والترابية أن توفر للأطراف توجيهاً استراتيجياً واضحاً.

73- القدرة التشغيلية للآلية العالمية غير كافية لتلبية الطلبات المقدمة من الأطراف.

باء- التوصيات

74- تُقدَّم التوصيات التالية لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف:

(أ) تأييد واتباع نهج شـامل وتحوّلي لتمويل الاتفاقية (بما في ذلك النظر في تقديم الإعانات؛ وإدماج أهداف تحييد أثر تدهور الأراضـي وأهداف تعزيز القدرة على الصـمود في مواجهة الجفاف في الأطر المالية والخطط الإنمائية على المسـتويين الوطني ودون الوطني؛ وتوسـيع نطاق الأدوات القائمة على الأداء، مثل السـندات والقروض المرتبطة بالاسـتدامة؛ وتوسـيع نطاق التمويل المختلط للحد من مخاطر الاستثمار الخاص؛ واعتبار القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المتعلقة بالأراضي والجفاف فئة أصول استراتيجية من قبل مؤسسات تمويل التنمية، بالاستناد إلى تصنيف تمويل الطبيعة المشترك الصادر عن المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف)؛

(ب) توسـيع نطاق برنامج تحديد غايات تحييد أثر تدهور الأراضـي 2.0 ونظام التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضـي من خلال تقديم الدعم للأطراف المدرجة حالياً على قائمة الانتظار، واتخاذ خطوات حاسـمة لتوفير الدعم البرنامجي الذي يربط بين تحديد الأهداف والتنفيذ والتمويل من جهة، والرصد والإبلاغ من جهة أخرى؛

(ج) مواصلة تطوير مجموعة المشاريع متعددة القطاعات وتعزيز تنفيذ المبادرات الرائدة، بما في ذلك المبادرات الرائدة المواضـيعية الجديدة المتعلقة بالمراعي والأمن الغذائي؛ والعمل بجد لدعم بناء القدرات في مجالي تعبئة الموارد وتصميم المشاريع، والتصدي للتحديات المتعلقة بالتنسيق وتوسيع

نطاق المشاريع؛ والمضي قدماً في تنفيذ شراكة إعداد المشاريع، مع التركيز على تعزيز أوجه التآزر في إطار مؤتمر ريو، والمشاريع المتعددة القطاعات، والوصول إلى مصادر التمويل المبتكرة، والهياكل المالية المختلطة للمشاريع، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص؛ ومواصلة دعم تنفيذ المشاريع التجريبية لإثبات صحة المفهوم وتحفيز الابتكار بهدف جذب تمويل متزايد والاستفادة منه، وتوسيع نطاق أفضل الممارسات؛

(د) المضي قدماً في المرحلة الثانية من مبادرة غابة السلام وآلية تمويل الهشاشة التابعة لها؛

(هـ) مواصلة توسيع نطاق تعبئة الموارد المالية لدعم البلدان في تحويل خططها الوطنية لمواجهة الجفاف إلى خطط استثمارية، وتعبئة الموارد التقنية والمالية لتعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية للقدرة على الصمود في مواجهة الجفاف من أجل إدارة الجفاف بشكل استباقي؛

(و) تسهيل بدء العمل في أمانة شراكة الرياض ودعم البلدان في تطوير مشاريع قابلة للاستثمار؛

(ز) تسريع مشاركة القطاع الخاص، ودعم تفعيل مبادرتي الأعمال التجارية ومرفق الاستثمار في القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف وتشجيع وضع المعايير، وسلاسل القيمة الإيجابية تجاه الطبيعة، وأطر الحيازة التي تفتح الباب أمام الاستثمار، وتعزيز معايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. وترد الاستنتاجات والتوصيات التفصيلية المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في الوثيقة ICCD/COP(17)/4؛

(ح) دعم الابتكار المستمر وتوسيع نطاقه، بما في ذلك رصيد القدرة على الصمود، والتأمين البارامتري والتأمين القائم على المؤشرات، والتمويل القائم على الأداء، إلى جانب تطوير أدوات دينامية لدعم اتخاذ القرار بحيث تربط بين تحديد الأهداف واتخاذ القرارات الاستثمارية؛

(ط) اعتماد مبادرة التنفيذ العالمية بشأن العواصف الرملية والترابية ودعم تفعيلها؛

(ي) التأمل في كيفية تعزيز القدرات الأساسية للآلية العالمية.